

التعقيبات | السياسة

# الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تُخدَرَل في انتخابات

كتبه: يارا هواري · فبراير 2020

#### مقدمة

جدّ درئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في شهر أيلولسبتمبر الماضي، تعهد و بعقد التخابات برلمانية، ودعا إلى حضور مراقبين دوليين لمتابعتها. وتحدّث منذ مطلع العام 2019 عن الانتخابات في مناسبات مختلفة، بيد أن العديد من منتقديه يقولون إنه كلام بلا فعل يسعى من وراءه لإرضاء المطالبين بالديمقر اطية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فعباس نفسه، الذي أصبح رئيسًا في 2005، تجاوز ولايته ذات الأربع سنوات بعقد ونيّف، وثمة الكثيرون ممن يُشكِّكون في صدِدقه حين يتحدث عن الديمقر اطية الفلسطينية وهو الذي دأب على إدارة شؤون الحكم بالمراسيم الرئاسية طوال هذه الفترة التي شهدت أيضًا تتامي الاستبداد في السلطة الفلسطينية.

يرى البعض أن الدعوات لعقد الانتخابات ليست إلا محاولة من السلطة الفلسطينية لتجديد شرعيتها في وقت ٍ هو ت فيه شعبيتها إلى الحضيض، وسجَّل موقفها على الساحة الديبلوماسية الدولية ضرَعفًا غير مسبوق. لا يخفى بالتأكيد أن الضغوط الداخلية والخارجية الداعية إلى تنظيم عملية ٍ انتخابية قد بلغت ذروتها. وفي حين أن الجهات الفاعلة الدولية تحرص على عقد الانتخابات للمضي قدمًا، وجَّهت فصائل سياسية والسطينية عديدة دعوتها لعباس كي يعقد اجتماعًا وطنيًا للاتفاق على مسائل عدة قبل تحديد موعد الانتخابات. غير أن عباس يرفض هذه الدعوة، وسوف يمضي على الأرجح في إجراء الانتخابات بموجب مرسوم رئاسي، وهو ما يُظهر حجم المفارقة. الأمر المهم والمثير للدهشة هو أن الكثيرين في فتح



وحماس يوافقون على عقد انتخابات تشريعية ورئاسية. ويبقى العائق الوحيد متمثاً لله في إجراء الانتخابات في القدس الشرقية.

#### مواضيع مرتبطة

صر عباس إن الانتخابات لن تعقد إلا إذا أجريت في العاصمة الفلسطينية، وقد تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب رسمي إلى السلطات الإسرائيلية في هذا الصدد. ولم تر د السلطات الإسرائيلية بعد، ولكن إسرائيل عمومًا تقمع نشاط السلطة الفلسطينية السياسي في القدس، حيث تدعي السيادة الإسرائيلية على المدينة بأكملها. وهذا القمع يتجاوز السلطة الفلسطينية ليطال الشخصيات السياسية والناشطين بالاعتقال، والمؤسسات الثقافية الفلسطينية بالإغلاق. ومن المستبعد أن تسمح الحكومة الإسرائيلية بعقد انتخابات فلسطينية في القدس، لأنها بذلك ستعترف بشرعية الوجود الفلسطيني في المدينة وبالتالي الطعن الفلسطيني في الادعاء الإسرائيلي بالسيادة على المدينة كاملة ووفق لعباس ومسؤولين آخرين، بمن فيهم صائب عريقات، فإن مسألة القدس يمكن أن تَحول دون عقد الانتخابات.

تطغى التمثيليات السياسية المبينة أنفاً على الحاجة إلى إجراء نقاش أشمل حول الديمقر اطية الفلسطينية. ففي حين أن الانتخابات قد تبدو عملية ديمقر اطية مهمة، إلا أن إجراءها في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الوضع الراهن سيكون مناقضاً للديمقر اطية، لأنها ببساطة ستتمخض عن نظام لا يدع حيز العمل الديمقر اطي، ولا يسعى لإنتاج قيادة ديمقر اطية م مُثلة.

يتناول هذا التعقيب السياساتي عناصر الديمقر اطية الحقيقية، ويتقفى تاريخ الفلسطينيين في القيادة والممارسة الديمقر اطية. وبينما تتأى الكاتبة عن تمجيد الماضي، ترى أن على الفلسطينيين الاستفادة من تجاربهم من أجل بلوغ التحرر وهي عملية أكبر بكثير من الانتخابات المقترحة.

## الانتخابات الفلسطينية تأناقض الديمقراطية



الديمقر اطية ، بحسب تعريفها الدارج، شكل من أشكال الحوكمة ذات القيادة الم مثلة والمسؤولة. وبحسب تعريف أساتذة العلوم السياسية، فيليب شميتر وتيري كارل، فإن:

"الديمقر اطية السياسية الحديثة هي نظام حكم يساءل فيه الحكام عن أفعالهم في الشأن العام من قبل المو اطنين الذين يؤثرون بشكل غير مباشر من خلال تنافس وتعاون ممثليهم المنت خبين "

يُبرز ُ هذا التعريف "المواطنة" كمكو ِّن أساسي للديمقر اطية، لأنها تُحدد مَن بوسعه المشاركة فيها. وهكذا تكون المواطنة آلية ً للإدماج والإقصاء في آن واحد. وللديمقر اطية أنواع ٌ عديدة وممارسات تختلف باختلاف الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والاقتصادية المميزة للدول. فوضع اللوائح التنظيمية والمرلكيات الجماعية يُعد ُ من المقاربات الاشتر اكية للديمقر اطية، في حين أن المقاربات الليبر الية "تدعو إلى تقييد المجال العام قدر الإمكان".

يُتوقع من الأنظمة الديمقر اطية أن تُعزز الممارسات الديمقر اطية مثل التعددية السياسية، ليس في المؤسسات الحكومية وحسب، وإنما في مفاصل المجتمع كافة. وهذه نقطة مهمة لأن الكثيرين يفترضون خطًا، ولا سيما في الضفة الغربية وغزة، بأن الانتخابات مرادفة للديمقر اطية. وهذا غير صحيح لأن الانتخابات تطبيق وإجراء عملي يمكن أن يكون ناتجًا من عملية وثقافة ديمقر اطية حقيقية، ويمكن أن يكون جزءًا من مجتمع يفتقر إلى السمات الديمقر اطية. لذا لا بد للانتخابات الديمقر اطية أن تكون مكو دًا في بناء أكبر يُطبق المساءلة الديمقر اطية في مفاصل المجتمع كافة ويضمن التعددية السياسية القبول والتحفيز. غير أن نظرة سريعة على الضفة الغربية وقطاع غزة تكشف أن الحال ليست كذلك، بل هناك سلطتان تعملان بصفة بوليسية وقمعية متز ايدة في ظل نظام استعماري استيطاني متنامي العسكرة.

### تاريخ القيادة الفلسطينية والممارسة الديمقراطية

لم يحظ الفلسطينيون قط بحيز خال حقًا من التدخلات الخارجية لممارسة الديمقر اطية. فمنذ الإمبر اطورية العثمانية مرورًا بالانتداب البريطاني إلى دولة إسرائيل، فرضت الأنظمة



الإمبريالية والاستعمارية تدابير قمعية لل جم السياسة الفلسطينية والتعبير الديمقراطي. وبرغم تلك الظروف، ظل الفلسطينيون يحاولون دومًا استعادة زمام الفاعلية السياسية. وكانت المرة الرئيسية الأولى التي مارس فيها الفلسطينيون العمل الديمقراطي عندما تولت حركة فتح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في 1969. فقد أسست الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية في مسعى لاستيعاب النضال التحرري الفلسطيني. ومع تولي فتح قيادة المنظمة، بدأت حقبة جديدة من التعددية السياسية لم تقتصر على الأحزاب السياسية بل انخرطت فيها الاتحادات والنقابات وغيرها من المنظمات. وبالتزامن مع تتامي الممارسة الديمقراطية، كان هناك استياء من طريقة ياسر عرفات المستبدة في تعيين الممثلين وتثبيتهم، ومن التمثيل المنفرط للنخب في الشتات – رغم أنه كان على الأرجح نتيجة عتمية لأن المنظمة كانت في جوهرها تعبيراً عن اللاجئين في المنفى.

اعتبرت إسرائيل أصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وانضواء ها تحت قيادة عرفات تهديدًا جديًا، وسعت إلى تهميشها وإضعافها. وعلى سبيل المثال، فرضت السلطات الإسرائيلية في 1976 انتخابات بلدية في الضفة الغربية بهدف استحداث مناطق إدارية مستقلة تتفاوض مباشرة مع سلطات الاحتلال. وكانت إدارة الاحتلال الإسرائيلي تأمل في تنصيب قادة محليين من أجل إضعاف سلطة المنظمة التي كانت لا تزال آنذاك في المنفى وأخذ مكانتها كم مثلة للشعب الفلسطيني. وأشارت مجلة الهدف الأسبوعية الصادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى أن النظام الإسرائيلي كان ي عطي الفلسطينيين استقلالية مصطنعة داخل إطار الدولة الإسرائيلية. ومع ذلك، أفضت الانتخابات إلى عكس ما طمحته إسرائيل، حيث انت خب ممثلون مؤيدون لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي عز ر شرعية المنظمة في أعين الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بَلَغت الديمقر اطية السياسية الفلسطينية ذروتها في عقد الثمانينات ومطلع التسعينات إبان الانتفاضة الأولى. وقد وصفها أستاذ القانون جورج بشارات بأنها:

أكثر مركات الشعب الفلسطيني ديمقر اطية ، ومألهبة المشاعر الشعبية والنشاط التي نقلت القدرة على المبادرة السياسية مؤقدًا من يد زعماء الشتات والم صلحين السياسيين إلى يد قيادة



شابة لامركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد اضطلعت بقيادة جهود التعبئة إبان تلك الفترة قيادة موحدة لمؤسسات أهلية وأخرى سعت لعرقلة النظام الإسرائيلي، حيث أسسس العديد من النقابات والاتحادات والمنظمات الطلابية والجمعيات التعاونية واللجان الشعبية إجماعًا ثوريًا حول تشكيل "سلطة شعبية". وتوضح ليندا طبر بأن "سلطة الشعب الفلسطيني ركزت على استحداث هياكل جديدة يمكن أن توفر بديًلا للاستغلال الاقتصادي الرأسمالي والهيمنة الأبوية." فقد بذلت المرأة الفلسطينية جهودًا مكثقة إبان الانتفاضة الأولى وشقيًت طريقها نحو المشاركة في الفضاءات السياسية والتعبوية التي كان يهيمن عليها الرجال في السابق. غير أن العلامات الواعدة في تلك الفترة المبشرة بممارسة الديمقر اطية الثورية سرعان ما اضمحلت مع بدء اتفاقات أوسلو، لأن إخماد الانتفاضة وانطلاق المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل كان بداية التحبيد النضال الفلسطيني سياسيًا.

شهدت أوسلو تأسيس السلطة الفلسطينية لتكون حكومة مؤقتة ونواة لدولة فلسطين. ونظراً لضعف قدرة السلطة الفلسطينية على جني الأموال، اعتمدت كثيراً على مساعدات المانحين التي أغرقت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلة بناء المؤسسات وتعزيز الديمقر اطية. غير أن هدف المعونة الحقيقي المتمثل في ترسيخ السياسات النيوليبر الية وتقوية شوكة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية كشف أجندة راسخة عند المانحين، وعبر عن عملية "تقض الديمقر اطية" وفق الليلي فرسخ، التي ترى أن هذه العملية نتجت بسبب التهميش المتعمد الذي استهدف "الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية والاتحادات العمالية واللجان الشعبية" لصالح تعزيز المنظمات غير الحكومية، وبسبب تبني "أجندة نيوليبر الية تجعل من السوق العامل الأساس للتغيير".

إن تفضيل المجتمع الدولي/مجتمع المانحين السلطة الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في تهميش المنظمة، أدى إلى أن تأخذ السلطة مكان المنظمة. غير أن السلطة الفلسطينية، بخلاف المنظمة التي اكتسبت شرعية شعبية كممثلة الفلسطينيين كافة بمكوناته الاجتماعية والسياسية أينما وجدوا، مسؤولة عن



الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. أي أن استحداث السلطة الفلسطينية أدى إلى حصر فلسطين والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، ومن ثم إلى حرمان الفلسطينيين خارجهما من حقوقهم. فضرً لا على أن سيطرة فتح المتنامية على السلطة الفلسطينية، وسوء إدارتها وفسادها ونيلها الممنهج من الحقوق الديمقر اطية قد أجرَّج مشاعر الإقصاء السياسي في المناطق الواقعة تحت إدارتها.

يُعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في 2006 ردة فعل على الوضع المتردي الذي أوجدته عملية أوسلو، حيث عبر الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغة صناديق الاقتراع عن عدم رضاهم عن السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح. غير أن هذا التعبير جوبه بالرفض فوراً من المجتمع الدولي الذي فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية وصلت حداً تعليق المعونة المقدمة إلى الفلسطينيين. وتسبب ذلك في اندلاع معركة بين حركتي فتح وحماس أسفرت عن طرد فتح من غزة وفرض حصار عسكري على القطاع لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا.

# بناء ديمقر اطية حقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يشهد حيز الديمقر اطية والممارسة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة تضاؤ لا مستمر أ، حيث إن احتكار فتح السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (واحتكار حماس السلطة في غزة) وقيام عباس وأقرب حلفائه بإحكام قبضتهم على الحكم أدى إلى ترسيخ نظام الحزب الواحد. ولاستدامة احتكار السلطة السياسية، أخذت السلطة الفلسطينية تزداد استبداد المعمور للمعارضين السياسيين بمن فيهم الصحفيون والطلاب الناشطون. وفي 2018، نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقرير اليطرح تحلياً لا يشبه تحليلات منظمات حقوق الإنسان المحلية، ويبين كيف أن السلطات الفلسطينية

... نفذت في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من الاعتقالات التعسفية على خلفية النقد السلمي للسلطات، وخصوصا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بين صفوف الصحفيين المستقلين، وفي حرم الجامعات، وفي المظاهرات. ومع ازدياد الخلافات بين فتح وحماس بالرغم من



محاولات المصالحة، استهدفت قوى أمن السلطة الفلسطينية الموالين لحماس، والعكس صحيح. تعتمد السلطة الفلسطينية وحماس الاعتقال لمعاقبة النقاد وثنيهم هم والآخرين عن أي نشاطات بالاعتماد بشكل أساسي على القوانين الفضفاضة التي تجريم أي نشاط، مثل التسبب "بالنعرات المذهبية" أو الإساءة إلى "مقامات عليا".

أقدم المجتمع الدولي كذلك على تجريم أحزاب سياسية أخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأمر الذي ساهم في زيادة الاضطهاد السياسي. ولا بد أن ننظر إلى الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء هذا السياق المتسم بمحدودية حيز العمل السياسي والديمقر اطي. فمن الممكن أن تُعقد الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة من الناحية الفنية، وأن تئتزم بمعايير المراقبين الدوليين، ولكن غياب المنافسة والتعددية السياسية يعني أن الانتخابات لن تُعبِّر عن ممارسة ديمقر اطية حقيقية. وفي هذا السياق، يُعقِّب طارق دعنا:

"لكي تكون العملية الانتخابية مجدية ومثمرة، لا بد من إجرائها في بيئة صحية حيث تكون معايير الديمقر اطية الأساسية مدمجة في بنية المؤسسات الوطنية، ونظام الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ونظام التعليم، والإطار الثقافي العام".

وبعبارة أخرى، لا بد من ممارسة الديمقر اطية بمعناها الشامل حتى تكون الانتخابات ممارسة وبعبارة أخرى، لا بد من ممارسة الديمقر اطية حقيقية، وإلا فإنها ببساطة ستعزز النظام الحاكم القائم.

يرى فلسطينيون كثيرون أن ردة الفعل على انتخابات 2006 كشفت لهم ماذا سيحدث إذا اختاروا قيادة تتحدى الأجندة السياسية للنظام الإسرائيلي ومجتمع المانحين الدولي، حيث أدت تداعيات ذلك إلى انقسام مستغلق بين فتح وحماس. ومن شأن عقد الانتخابات قبل المصالحة أن ير عطي كل طرف فرصدًا لإلقاء اللوم على الطرف الآخر عن الإخفاقات.

وهكذا فإنه من غير المستغرب أن تكون ثقة الفلسطينيين ضعيفة في العملية الانتخابية. وهذا يتطلب منا أن نفكر في نوع الديمقر اطية الممكنة تحت الاحتلال، إذ بره ن النظام الإسرائيلي على أنه سيسحق أي ديمقر اطية فلسطينية تتحدى الاحتلال والوضع الراهن الذي يعتمد على وجود قيادة فلسطينية تابعة. فضرًلا على أنه بات من الواضح ضمن هذا السياق أن السلطة



الفلسطينية لن تُحقق التحرير الفلسطيني ولن تُحقق أي نوع من السيادة الفلسطينية.

السبيل الوحيدة للديمقر اطية الحقيقية بالنسبة إلى الفلسطينيين هي العودة إلى الإجماع الثوري من خلال التعددية والمصالحة بين المنظمات السياسية والمكونات والشرائح الفلسطينية على اختلاف مواقعها الجغرافية، والالتفاف حول أجندة سياسية واحدة للتحرير. ولا بد للفلسطينيين، بعيدًا عن تمجيد الماضي والتغني به، أن يبنوا على تجاربهم الجماعية السابقة في التعبيرات والممارسة الديمقر اطية التي تتجاوز الإطار الانتخابي المحدود القائم.

يستند هذا التعقيب إلى مقالة نشرتها مؤسسة روزا لوكسمبورغ في كانون الأولاديسمبر . 2019

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية." إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.